

Distr.: General  
16 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

### رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢ بشأن موضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

وكينيا، كما تعلمون، هي أحد البلدان التسعة التي ستقدم عروضاً طوعية وطنية خلال الاستعراض الوزاري السنوي. وبناءً عليه، يسرني أن أقدم إليكم العرض الطوعي الوطني لكينيا (انظر المرفق).

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما قدمه من دعم إلى حكومة كينيا خلال إعداد التقرير الوطني.

(توقيع) ماشاريا كاماو

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

العرض الوطني الطوعي لكينيا بشأن موضوع: "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢

### المحتويات

#### الصفحة

٦	أولا - معلومات أساسية عن كينيا .....
٦	ألف - لمحة عامة عن كينيا .....
٦	باء - التحليل .....
١١	ثانيا - استعراض السياسات والاستراتيجيات .....
١١	ألف - السياسات .....
١٣	باء - استراتيجيات متيحة للإمكانيات .....
١٦	جيم - آليات التمويل .....
١٩	ثالثا - التقدم المحرز في تحقيق الهدفين ١ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية .....
١٩	ألف - الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع .....
٢٠	باء - الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .....
٢١	رابعا - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والتحديات والفرص .....
٢١	ألف - الدروس المستفادة .....
٢٢	باء - أفضل الممارسات .....
٢٢	جيم - التحديات .....

٢٢	..... الفرص	دال -
٢٣	..... التنفيذ الإضافي	خامسا -
٢٣	..... التصدي لتغير المناخ	ألف -
٢٣	..... وضع سياسات سوق العمل	باء -
٢٣	..... الحماية الاجتماعية	جيم -
٢٣	..... إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة	دال -
٢٤	..... الخلاصة	سادسا -
٢٥	..... مؤشرات مختارة للاقتصاد الكلي في البلد، ٢٠١٠-٢٠٠٣	المرفق ١ -
٢٥	..... السكان حسب فئات عمرية من خمس سنوات ونوع الجنس سكان شباب (بالآلاف)	المرفق ٢ -

## موجز

تقع كينيا في منطقة شرق أفريقيا وتغطي مساحة تبلغ ٧٢٨ ٥٨٠ كيلومترا مربعا. ويبلغ عدد سكانها ٣٨,٦ مليون نسمة (٢٠٠٩)، مع عمر متوقع يصل إلى ٥٨,٨ عاما. وغالبية سكانها من الشباب نسبيا يمثلون ٦٧ في المائة من مجموع السكان البالغين. وهي دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب وتُجري انتخابات كل خمس سنوات. أما اقتصادها، فهو اقتصاد متين حيث سجل إنتاجا محليا إجماليا بلغت نسبته ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١.

ويرسي الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، الذي يجسّد تطلعات الكينيين، أساسا راسخا لتعجيل بالنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية وتخفيف وطأة الفقر. ويعيد التأكيد على التزام الحكومة بقضايا العمالة، ويدعو إلى وضع برنامج لتوفير العمل اللائق، ويعزز الحقوق الأساسية أثناء العمل. ويكتمل هذا كذلك برؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، التي حدّدت عددا من المشاريع الرائدة اللازم تنفيذها من أجل زيادة القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق والدفع بعجلة تقدم البلد نحو بلوغ مركز بلد متوسط الدخل.

وقد اضطلع بالعديد من السياسات والبرامج والمشاريع من أجل تحقيق خطة التنمية في البلد وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولا تزال البطالة والعمالة الناقصة في كينيا، على غرار بلدان نامية أخرى، تشكلان أصعب مشاكل البلد وأشدّها إلحاحا. فقد بلغ فيها معدل البطالة الصريحة ١٢,٧ في المائة بينما بلغت نسبة العمالة الناقصة ٢١ في المائة. ولا تزال نسبة الفقر مرتفعة، حيث تبلغ ٤٦ في المائة. وظلت الإنتاجية منخفضة نسبيا، حيث بلغ مؤشرها ٢,٢٣ في عام ٢٠١٠ مقارنة بمؤشر ٣,٠٠-٤,٠٠ بالنسبة للبلدان الحديثة العهد بالتصنيع. ويتأثر انخفاض المؤشر بعدد من العوامل، تشمل رداءة الهياكل الأساسية ومواطن الضعف الهيكلي في مجالي التعليم والتدريب، وانعدام ثقافة تحسين الإنتاجية، وتباطؤ عملية إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في برامج التدريب.

وقد بدأت الحكومة تنفذ مختلف الاستراتيجيات المتيحة للإمكانات من أجل تحسين الإنتاجية والعمالة وبرنامج توفير العمل اللائق. وتشمل تلك الاستراتيجيات تمكين الصلات بين التعليم والتدريب وسوق العمل فضلا عن تعزيز الإنتاجية، وقياس أداء الكيانات العامة والخاصة وإدارتها. وقد أسهم الإطار المتكامل لإدارة الإنتاجية، الذي استحدثت تحت رعاية مركز الإنتاجية الوطني لكينيا الذي استحدثت حتى الآن ٤٧ نموذجا من نماذج تحسين الإنتاجية في قطاع التصنيع والقطاع الخاص، في تعزيز قدرة مؤسسات القطاعين العام

والخاص على التنافس، مع ترافق ذلك بتحقيق بعض الشركات الخاصة زيادةً في أرباحها بلغت نسبتها ١٠ في المائة، والتقليل من الهدر بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة. وعلى نفس المنوال، ستسهم استراتيجية تنمية القطاع الزراعي في تحويل الزراعة إلى قطاع موجه نحو النشاط التجاري والابتكار.

ولدى كينيا من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات العديد مما يمكن أن تتبادله مع بلدان أخرى. ويشمل ذلك استخدام الأموال ذات الطابع اللامركزي والتدخلات المؤقتة والمنظمة في مجال السياسة العامة بهدف تحقيق دفع من الفوائد المتعددة من قبيل التأثير في فرص العمل، والدخل، والأمن الغذائي، والاستصلاح البيئي، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة. وتوفر الاتجاهات الأخيرة في مجال تعميق التكامل الإقليمي إمكانات لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وإيجاد فرص العمل ودرّ الدخل.

ويمثل تغير المناخ وما يترتب عليه من آثار واقعا ملموسا في بلدنا يتطلب بذل جهود متضافرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وتواجه البلد تحديات عديدة أخرى من قبيل تلك المحددة في رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠.

وأخيرا، ثمة عدد من مجالات التدخل الجارية والمقرّرة التي تتطلب دعما ماليا وتقنيا من جميع الشركاء.

## أولا - معلومات أساسية عن كينيا

### ألف - لمحة عامة عن كينيا

تغطي كينيا مساحة أرضية إجمالية تبلغ ٥٨٠ ٧٢٨ كيلومترا مربعا. وهي تقع في منطقة شرق أفريقيا ويحدها كل من إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، والصومال، والمحيط الهندي. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد سكانها ٣٨,٦ مليون نسمة، مع عمر متوقع يصل إلى ٥٨,٨ عاما (٥٥,٧ عاما بالنسبة للذكور و ٦١,٠ عاما بالنسبة للإناث). ويستضيف البلد أيضا العديد من اللاجئين من البلدان المجاورة. ويمثل الشباب نسبة ٦٧ في المائة من مجموع السكان البالغين (انظر المرفق ٢). واللغة الرسمية هي الإنكليزية في حين أن اللغة الوطنية هي الكيسواحيلية. وكينيا دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب وتُجري انتخابات كل خمس سنوات.

### باء - التحليل

#### ١ - اقتصاد كينيا (٢٠٠٢-٢٠١١)

٢ - شهد اقتصاد كينيا نموا من ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٧، لكنه انخفض إلى ١,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بسبب تعرضه لصدّات داخلية وخارجية. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، انتعش النمو حيث بلغ ٢,٨ في المائة و ٥,٦ في المائة، على التوالي. ويعزى معدل النمو العالي الذي حققته كينيا في عام ٢٠١٠، إلى تحسّن الأحوال الجوية وارتفاع أسعار الصادرات الرئيسية وزيادة التحويلات المالية من الخارج. وخلف ارتفاع أسعار النفط والجفاف الذي شهده البلد في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وارتفاع أسعار الفائدة آثارا سلبية على مستويات الاستثمار المحلي، مما أدى إلى نمو بلغت نسبته ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وتبدو توقعات النمو في الأمد المتوسط إيجابية. فمع استمرار الانتعاش العالمي وزيادة الاستثمارات العامة، يُتوقع أن يرتفع النمو بمعدل ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

#### ٢ - دستور كينيا لعام ٢٠١٠

٣ - يجسّد دستور كينيا لعام ٢٠١٠ تطلّعات الكينيين ويرسي أساسا راسخا للتعجيل بالنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية وتخفيف وطأة الفقر. وقد نص ذلك الدستور، على الأخذ بهيكل حكومي ذي مستويين على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات اللامركزية، وعلى تخصيص ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية للمقاطعات. ويعيد الدستور التأكيد على التزام الحكومة بقضايا العمالة، ويدعو إلى وضع برنامج لتوفير فرص العمل اللائق، ويعزز الحقوق

الأساسية أثناء العمل، والدخل الكافي من العمل، والتمثيل، والضمان الذي توفره الحماية الاجتماعية، وينص على طائفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

### ٣ - إصلاحات القطاع العام

٤ - تسلم الحكومة بأن رضا المواطن يندرج في صميم وضع السياسات وتقديم الخدمات. وقد تم الشروع في اتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات العامة وكفالة قيام الحكومة بتهيئة بيئة مؤاتية يتسنى للقطاع الخاص أن يزدهر في ظلها. وتشمل الإصلاحات المضطلع بها إعادة تعريف هدف مؤسسات القطاع العام وولايتها ونطاق أعمالها الأساسية؛ وبناء القدرات، وإدارة الأداء، وإدارة المعارف في القطاع العام، وزيادة تعميق إشراك الجهات المعنية في تحديد أولويات تقديم الخدمات.

### ٤ - العمالة في كينيا

٥ - دأبت حكومة كينيا على الأعراب عن ضرورة إيجاد فرص عمالة كافية لاستيعاب القوة العاملة المتنامية في البلد. وتحقيقاً لهذا الغرض، صاغت الحكومة ونفذت مختلف التدخلات في مجال السياسة العامة ذات الأهداف الموجهة نحو العمالة، أُدمجت في جميع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية، وذلك بهدف إيجاد فرص عمل منتجة ومستدامة، وتحقيق نمو اقتصادي سريع، وتوفير إمكانية الوصول إلى فرص العمالة التي يتم اختيارها بحرية والتي توفر حياة ذات نوعية رفيعة للكينيين.

٦ - ورغم تلك التدخلات، لا تزال البطالة والعمالة الناقصة والعمال الفقراء، تشكل أصعب مشاكل كينيا وأشدّها إلحاحاً، فالتحدي الذي تمثله العمالة في البلد يتجلى في معدل البطالة الصريحة التي بلغت نسبتها ١٢,٧ في المائة، والعمالة الناقصة البالغة ٢١ في المائة والعمال الفقراء الذين تُقدّر نسبتهم بـ ٤٦ في المائة من السكان العاملين. ونسبة البطالة في صفوف الإناث هي أعلى من نظيرتها في صفوف الذكور. وغالبية العمال الفقراء يعملون في قطاع غير رسمي ويمارسون أعمالاً حرة زراعية. ومما يزيد من تفاقم مشكل العمالة النمو السكاني السريع البالغ ٣,١١ في المائة (٢٠١٠)، وتنامي نسبة الشباب من السكان البالغين التي تصل إلى ٦٧ في المائة، والنمو الاقتصادي المنخفض غير المستدام، وأوجه الجمود الهيكلي.

٧ - ومع مرور الوقت، استعرضت الحكومة نظامها التعليمي ووجهت التدابير المتخذة نحو المهارات العملية والأعمال الحرة. ونتيجة لذلك، أنشئت عدة مؤسسات جديدة، وجرى توسيع نطاق قبول الطلاب في المؤسسات القائمة ورفع مستوى كليات المراحل الدنيا لكي

يصبح بمقدورها تقديم دورات دراسية لنيل شهادات جامعية. وارتفع عدد خريجي الكليات والجامعات المكتسبين لمختلف المهارات المهنية زيادة كبيرة. ومن ثم، فإن التحدي المطروح إنما يتمثل في إيجاد فرص عمل لائق كافية لشباب كينيا الناشئ مع مراعاة القطاعات الضعيفة من القوة العامة، والتوازن بين الجنسين.

٨ - وقد كان لكينيا دور كبير في تصدير اليد العاملة داخل منطقة شرق أفريقيا. ويشمل ذلك إرسال المعلمين والموظفين المدنيين إلى رواندا وجنوب السودان على التوالي، في إطار الجهود الرامية إلى بناء القدرات في البلدين وتعزيز حرية حركة اليد العاملة عن طريق التعاون الإقليمي.

## ٥ - برنامج توفير العمل اللائق

٩ - يشمل برنامج كينيا القطري لتوفير العمل اللائق ما يلي: تمكين الشباب وتوفير فرص العمل لهم؛ القضاء على عمالة الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكان العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية؛ وتوسيع نطاق مبدأ الإدماج وتعزيزه لتحسين تأثير الأطراف الثلاثة الشريكة في الإطار الوطني والدولي. ولم يتسن بعد تحقيق النواتج المتوقعة من البرنامج تحقيقاً كاملاً لأسباب مختلفة، ويجري وضع التدابير المناسبة على نطاق جميع القطاعات لكفالة تحقيق البرنامج لكامل إمكاناته.

## ٦ - إنتاجية العمل

١٠ - إن نمو القدرة الإنتاجية في بلد ما أمر أساسي لتحسين رفاه الناس وقدرة البلد على التنافس، واستمرار ازدياد العمالة واستقرار تكلفة المعيشة. ويرتبط ارتفاع الإنتاجية بسلامة الإنتاج المحلي الإجمالي وإيجابيته، وارتفاع العمالة، وارتفاع الدخل، وتحسن ظروف العمل والأحوال المعيشية. أما في كينيا، فقد ارتفع مؤشر إنتاجية العمل من ١,٨٤ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٣٨ في عام ٢٠١٠ (انظر الجدول ١)، مما يمثل نمواً بنسبة ٢٩ في المائة. إلا أن هذا المؤشر يقل عن نطاق ٣,٠٠-٤,٠٠ المسجل بالنسبة للبلدان الحديثة العهد بالتصنيع.



## الجدول ١

## الرقم القياسي لإنتاجية العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠٠١

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الرقم القياسي لإنتاجية الأيدي العاملة	١,٨٤	١,٨٤	١,٨٥	١,٩٢	١,٩٧	٢,٠٥	٢,١٤	٢,١٦	٢,٢٠	٢,٣٨
النمو (نسبة مئوية)	٠,١	٠,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٧	٤,٣	١,٣	١,٧	٨,٢	

المصدر: مركز الإنتاجية الكيني.

١١ - تُعزى الأرقام القياسية المنخفضة إلى عدد من العوامل، مثل ضعف حالة البنية الأساسية، وجوانب الضعف الهيكلي في مجالي التعليم والتدريب، ووجود عقلية تميل لوظائف ذوي الياقات البيضاء، وغياب ثقافة تحسين الإنتاجية، وبطء إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن برامج التدريب، وعدم كفاية البيانات والمعلومات المهمة والدقيقة.

## ٧ - السلامة والصحة المهنيّتان

١٢ - تعترف الحكومة بأن إيجاد أماكن عمل آمنة وصحية يقلل من مخاطر تعرض أصحاب العمل والعمال للحوادث والأمراض. ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية لتعزيز إنتاجية المشاريع والإنتاجية على الصعيد الوطني، لما له من أثر إيجابي على دوام المكاسب ونوعية الحياة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم الحكومة حالياً بوضع سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنيّتين.

## ٨ - الحماية الاجتماعية

١٣ - تضطلع كينيا بعدد من مبادرات الحماية الاجتماعية، التي تُصنف عموماً بأنها شبكات أمان اجتماعي على صعيد الدولة وشبكات أمان على صعيد المجتمعات المحلية والأسر. ويقتصر نطاق هذه المبادرات وحجمها على العاملين في القطاع الرسمي، مما يعرض الغالبية المتزايدة من العمال ومباشري الأعمال الحرة في القطاع غير الرسمي والعاملين من أفراد الأسرة دون أجر والعاطلين عن العمل لمستويات عالية من الضعف والعوز.

١٤ - وتقوم الحكومة حالياً بتنفيذ العديد من المبادرات التي تستهدف مساعدة بعض الفئات المحددة من المستفيدين. وتشمل هذه المبادرات تحويلات نقدية للأيتام والأطفال الضعفاء والمسنين؛ وشبكة أمان ضد الجوع ودعم للأغذية في الحضر، وتوزيع المواد الغذائية

ضمن برنامج موسع للتغذية المدرسية؛ والإغاثة العامة في حالات الطوارئ، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يعانون من إعاقات شديدة، وتقديم قسائم صحية لتعزيز الأمومة المأمونة، وتقديم المساعدة من خلال برامج مثل كازي كوا فيجانا (العمل للشباب) ونجا ماروفوكو (التحرر من الجوع).

## ٩ - المساواة بين الجنسين

١٥ - ما زالت أوجه التفاوت الجنساني في فرص العمل تمثل تحدياً في عديد من قطاعات الاقتصاد. ورغم أن النساء يشكلن أغلبية القوى العاملة، فإن مشاركتهن ما زالت منخفضة قياساً إلى مشاركة الرجال. ومن الأسباب الرئيسية لذلك عدم كفاية المهارات والمعرفة، وعدم إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية، وعدم وجود سياسات وبرامج تراعي المنظور الجنساني. ولمعالجة هذا التفاوت، اتخذت الحكومة تدابير، بما في ذلك تدابير دستورية، تهدف إلى إزالة الحواجز وتعزيز التعليم والتدريب للمرأة من أجل تحسين مشاركتها الفعالة في سوق العمل. وبموجب دستور كينيا لعام ٢٠١٠، للنساء والرجال الحق في المساواة في المعاملة، بما في ذلك الحق في فرص متكافئة في المجالات السياسية والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

## ١٠ - التدريب والإحاق الصناعيان

١٦ - يعد التدريب الصناعي مهماً لتسهيل اكتساب المعارف والمواقف والمهارات العملية اللازمة للعمل. وهو يشمل الإحاق الصناعي، الذي يتيح فرصاً للمتدربين لتحسين المهارات المهمة في سوق العمل. ويجري التدريب والإحاق الصناعيين في البلد ضمن الإطار والمبادئ التوجيهية التي وضعها وينفذها بشكل مستقل القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الرسمي. ويعوق أداء هذه المهمة عدم وجود سياسات وأنظمة واضحة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم التوافق بين معايير التدريب واحتياجاته على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، لم يتم تعميم الإحاق الصناعي في مجال التدريب الصناعي، واتسم بضعف الرقابة والتقييم. ولمعالجة هذه التحديات، نفذت الحكومة العديد من المبادرات التي تهدف إلى تزويد المتدربين بالمهارات ذات الصلة باحتياجات القطاع الصناعي، وعززت الروابط بين ذلك القطاع ومؤسسات التدريب.

## ١١ - تطوير قطاع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة

١٧ - يضطلع قطاع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة بدور مهم في توفير فرص العمل لـ ٧٤ في المائة من مجموع السكان العاملين. ويعد ذلك القطاع غير رسمي إلى حد كبير، ويواجه عدداً من التحديات تشمل ضعف الروابط مع الشركات الكبيرة بوصفها مصدراً

للأسواق والتكنولوجيا، وسوء حالة مواقع العمل، وحيازات الأراضي غير الآمنة، وانعدام الأمن الوظيفي الذي يعزى إلى ارتفاع معدلات فشل المؤسسات، والافتقار إلى الضمان الاجتماعي، وضعف إطار السلامة والصحة في أماكن العمل. ويعد انخفاض معدل توفير فرص العمل في ذلك القطاع ومحدودية استمرار الوظائف نتيجة للنمو الرأسي المحدود للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة، مما يعوق تطورها لتصبح مؤسسات متوسطة وكبيرة.

١٨ - وتشمل المبادرات التي طبقت في قطاع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة لتعزيز فرص العمل والتنمية المستدامة إعادة تأهيل مواقع العمل، وتأمين قطع الأراضي في مناطق مختلفة من البلد، وتسويق السلع من ذلك القطاع في المعارض الإقليمية والمحلية، وتدريب المشغلين في ذلك القطاع، وتسهيل تشكيل جمعيات تعاونية للدخار والإقراض، وتوفير الخدمات المالية من خلال مؤسسات التمويل البالغ الصغر.

## ١٢ - تحديد الحد الأدنى للأجور

١٩ - من أجل تعزيز فرص العمل اللائق والنمو العادل، أنشأت الحكومة آليات لتحديد الحد الأدنى للأجور من خلال مجالس الأجور. وتراعي معدلات الحد الأدنى للأجور ظروف كل قطاع اقتصادي وكل منطقة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة آليات لتعزيز المساواة الجماعية على مستوى القطاع الصناعي من أجل تخفيف أثر ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية على العمال. وسيكون من شأن إنشاء لجنة المرتبات والأجور، على النحو المنصوص عليه في الدستور، معالجة التحديات المختلفة المتمثلة في تحديد الأجور ومواءمتها في القطاع العام. وتقوم الحكومة أيضا حاليا بصياغة سياسة للأجور والدخل من أجل توفير إطار لمستويات الأجور في البلد وما يلزم من توجيهات بشأنها، مما سيعزز النمو العادل.

## ثانيا - استعراض السياسات والاستراتيجيات

### ألف - السياسات

٢٠ - طبقت حكومة كينيا عدة سياسات لتوجيه خططها الإنمائية، وكذلك لمساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، على النحو الوارد تفصيلا أدناه.

## ١ - رؤية لكينيا عام ٢٠٣٠

٢١ - تطمح كينيا إلى أن تصبح دولة قادرة على المنافسة عالمياً، توفر نوعية حياة عالية الجودة لجميع مواطنيها بحلول عام ٢٠٣٠. وتقوم الركائز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لرؤية عام ٢٠٣٠ في كينيا على وجود قاعدة للموارد البشرية الماهرة والمنتجة والقادرة على المنافسة والتكيف، يمكنها مواجهة تحديات اقتصاد يتجه بسرعة نحو التصنيع. ومنذ إطلاق تلك الرؤية في عام ٢٠٠٨، تحقّق عدد من الإنجازات في مختلف القطاعات، مما ساهم في زيادة القدرة الإنتاجية، وفرص العمل، والعمل اللائق، وسوف يدفع البلد إلى مركز بلد متوسط الدخل. وقد تم تحديد مشاريع رئيسية وتنفيذها في مختلف القطاعات.

## ٢ - المبادئ التوجيهية الوطنية للأجور

٢٢ - وضعت الحكومة مبادئ توجيهية وطنية للأجور لتعزيز الانسجام الصناعي المستدام بين أصحاب العمل والعاملين. ويوجد بالفعل ٥ مجالس قطاعية للأجور تؤدي مهامها، من أصل ١٧ مجلساً. وقد أنشأت الحكومة محكمة صناعية للتحكيم وتسجيل اتفاقات المساومة الجماعية بين أرباب العمل وممثلي العمال من أجل تحسين شروط وظروف العمل وتخفيف أثر التضخم عليهم. وقد ارتقى دستور كينيا لعام ٢٠١٠ بهذه المحكمة إلى مرتبة محكمة عليا.

## ٣ - السياسة العامة المتعلقة بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة

٢٣ - وضعت سياسة بشأن المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة لتوجيه النمو والتطور في ذلك القطاع، مع التصدي لتحديات إيجاد فرص عمل لائقة. ويجري ذلك اعترافاً بالدور الذي يقوم به هذا القطاع في إيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب وغيرهم من الفئات المحرومة في كينيا.

## ٤ - السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية

٢٤ - تسعى السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية التي يجري إعدادها حالياً إلى توفير الإطار الذي سيتم فيه دمج قضايا السلامة والصحة المهنتين ضمن نظم الإدارة في كل من القطاعين الخاص والعام في البلد. ويعد هذا اعترافاً بأن إيجاد أماكن عمل آمنة وصحية يقلل من خطر تعرض أصحاب العمل والعمال للحوادث والأمراض. وتعد هذه السياسة بالغة الأهمية لتعزيز الإنتاجية على صعيد المؤسسة وعلى الصعيد الوطني، لما لها من أثر إيجابي على دوام المكاسب ونوعية الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

## ٥ - سياسة التدريب والإحاق الصناعيين

٢٥ - تهدف هذه السياسة إلى تعزيز وتحسين نظم الإحاق والتدريب المهني الصناعيين لتمكين المتدربين من اكتساب المهارات العملية اللازمة لعالم العمل. وتستهدف السياسة على وجه التحديد إنشاء وترشيد الصلات بين مؤسسات التدريب والقطاع الصناعي، وستسعى للتصدي للتحديات التي تواجه الطرفين في توفير فرص الإحاق الصناعي للمتدربين.

## ٦ - السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية

٢٦ - تعد كينيا من الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الذي يعترف بالحماية الاجتماعية كحق أساسي من حقوق الإنسان لجميع مواطني العالم. وقد صدّقت كينيا فعلاً على هذا الإعلان واعتنقته في الدستور الكيني الصادر في عام ٢٠١٠. وتلتزم الدولة بتوفير الضمان الاجتماعي المناسب للأشخاص الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم وعائلاتهم. ويرمي ذلك إلى التأكد من أن يعيش جميع الكينيين بكرامة وأن تتاح لهم الفرصة لاستغلال قدرتهم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٧ - ولتحقيق تلك الغاية، يجري حالياً وضع سياسة وطنية للحماية الاجتماعية لتوفير آليات مستدامة لحماية الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع والضعف. وتحدد السياسة المقترحة إطاراً لتنسيق وتخطيط وتنفيذ استراتيجيات للحماية الاجتماعية تتسم بالفعالية والكفاءة.

## باء - استراتيجيات متاحة للإمكانيات

٢٨ - بغية تكملة كل من تلك السياسات، طبقت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات من أجل تحسين الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق.

## ١ - تعزيز الروابط بين التعليم والتدريب والصناعة

٢٩ - من التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة عدم وجود حصر للمهارات من شأنه أن يشير إلى توزيع المهارات والاتجاهات الصناعية اللازمة لتخطيط برامج التدريب في البلد في المستقبل. ولتحقيق تلك الغاية، تضطلع الحكومة، بالتعاون مع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بإجراء دراسة استقصائية وطنية للقوى العاملة. وسوف يساعد ذلك على وضع معلومات مرجعية يستفاد بها في تخطيط القوى العاملة في البلد، وتسهيل إجراء جرد للمهارات الموجودة، ووضع نظام لمعلومات سوق العمل واستراتيجية متكاملة لتنمية الموارد البشرية.

## ٢ - تعزيز الإنتاجية وقياسها وإدارتها

٣٠ - من أجل الترويج لزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية، أنشأت كينيا المركز الوطني للإنتاجية في عام ٢٠٠٢، وتمثل ولايته في تعزيز ممارسات زيادة الإنتاجية في كل من مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء، من أجل تعزيز القدرة التنافسية. وقد شرع المركز في وضع إطار متكامل لإدارة الإنتاجية يشمل تحسين الإنتاجية وقياسها وتعزيزها. وقد تمكن المركز من تطوير ٤٧ نموذجاً لتحسين الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية وفي القطاع العام.

٣١ - ونتيجة للمبادرة المذكورة أعلاه، زادت ربحية الشركات بمعدل متوسطه ١٠ في المائة، ويعزى ذلك مباشرة إلى الإنتاجية، كما انخفض الهدر بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة، وارتفعت مستويات العمالة إلى ٥٠ في المائة. وقد أدى تعزيز الإنتاجية إلى تنمية قدرات ٤٠٠ من مقدمي الخدمات التقنية المتصلة بالإنتاجية، تشمل أدوارهم وضع حملات وطنية وتنفيذها في القطاعات الخاصة بكل منهم.

٣٢ - وتمكن المركز الوطني للإنتاجية، باستخدام بيانات مجمعة، من وضع أرقام قياسية لتسهيل تحديد الأجور والتعويضات القائمة على الإنتاجية. ويجري العمل لوضع مجموعة من أساليب الممارسة، باعتبارها أداة للقياس المرجعي.

### الإطار ١

#### دراسة حالة إفرادية عن شركة تطبق الإطار المتكامل لإدارة الإنتاجية

إن شركة يقع مقرها في المنطقة الصناعية في نيروبي، تأسست منذ ٢٧ عاماً لصنع الصلب ومنتجاته، تباع منتجاتها محلياً وتصدر إلى شرق أفريقيا، شاركت في برنامج لتحسين الإنتاجية وفره المركز في عام ٢٠٠٩. وواجهت الشركة تحديات تمثل في كون حجم عملياتها دون مستوى قدرة الآلات بعد التركيب. وكانت الشركة تنتج ٨٩ طناً من الصلب المعالج (في المتوسط) في خط إنتاج واحد مقارنة بقدرة بعد التركيب تسمح بإنتاج ١٢٠ طناً في اليوم. كما كانت تعاني من أعطال متكررة في الآلات، ومعدلات خلل عالية وتدني معدلات استخدام آلات درفلة الحديد. وقد أثر استخدام أدوات وتقنيات تحسين الإنتاجية في خط الإنتاج عن نتائج باهرة في غضون ستة أشهر. إذ ارتفعت مستويات الإنتاج إلى القدرة الفعلية بعد التركيب التي تسمح بإنتاج ١٢٠ طناً في اليوم. وأدى تقلص أعطال الآلات بنسبة ٢٥ في المائة إلى زيادة بنسبة ٣٢,٥ في المائة في استخدامها، وارتفاع نسبة استغلال الوقت الإنتاجي في صفوف العمال إلى ٢٠ في المائة، مما أدى إلى تحقيق هدف الإنتاج المحدد في ستة أيام بدلاً من

سبعة أيام كما كان الحال سابقا. وبالتالي أعطى العمال يوما من الراحة مدفوع الأجر، مما رفع معنوياتهم. وانخفض الوقت المستغرق في تغيير وجهة استخدام الآلات من ٣٦ ساعة إلى ٢٤، مما أدى إلى زيادة وقت الإنتاج. وفيما يلي الآثار الصافية المترتبة في تكاليف الشركة:

- يوم من الراحة للعمال والآلات، مع توفير ٥٠ في المائة من تكاليف الطاقة
  - رفع الإنتاج من ٨٩ طنا في ٢٤ ساعة في السابق إلى ١٢٠ طنا حاليا، يتم تحقيقه في وقت أقل، أي ٢٢ ساعة ونصف. وتخصص ساعة ونصف للراحة والتنظيف كل يوم، ويضاف ٣١ طنا إلى الإنتاج باستخدام نفس الموارد
  - ارتفاع رقم الأعمال الشهري الإجمالي بما متوسطه ٢٠ مليوناً في الشهر، مع زيادة الربحية بنسبة ٣٠ في المائة في الشهر
- وتعني زيادة الربحية توسيع المرافق، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل في الشركة.

### ٣ - المباشرة بالأعمال الحرة من أجل إيجاد فرص العمل

٣٣ - ما فتئ قطاع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة يقوم بدور هام في إيجاد فرص العمل في كينيا. وبغية إعطاء الزخم اللازم لهذا القطاع، ستعجل الحكومة بتنفيذ ورقة السياسة العامة لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بتنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة لخلق الثروة وفرص العمل من أجل الحد من الفقر، وستقوم بصياغة وسن قانون للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة من أجل دعم الإطار القانوني اللازم، وستنشئ مجلسا وطنيا للمؤسسات الصغيرة. وستمثل ولاية هذا المجلس في تنسيق التدخلات الوطنية الضرورية، ورصد تنفيذ البرامج، وتعبئة الموارد، وتقديم المشورة إلى الحكومة والجهات المعنية بناء على ذلك. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى بناء القدرات، ووضع وتنفيذ برامج المباشرة بالأعمال الحرة، وتوسيع نطاق تسويق منتجات المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة، وتطوير وتحسين هياكلها الأساسية.

### ٤ - تخفيف آثار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أماكن العمل

٣٤ - تمثل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد أسباب انخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف اليد العاملة في كينيا. ويتزايد التأثير السلبي لانتشارها على عمليات العديد من المؤسسات وعلى قدرتها التنافسية.

٣٥ - ويتأثر بذلك العمال والأسر المعيشية أيضا، مما يطرح مسألة حمايتهم من الوصم. وقد وضعت استراتيجيات لكفالة عدم التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتوجد مراكز للفحص والمشورة الطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في مواقع استراتيجية يسهل الوصول إليها، وتقدم المرافق الحكومية خدمات مجانية لمعالجة حالات الإصابة.

## ٥ - إنصاف الجنسين

٣٦ - بغية تعزيز إنصاف الجنسين في الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد، قامت الحكومة بإدماج المسائل الجنسانية في سياساتها وخططها. إضافة إلى ذلك، وضعت برامج ومشاريع محددة الأهداف إلى جانب القيام بحملات للقضاء على الممارسات الثقافية الرجعية، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. ومن بين التدابير الأخرى المتخذة توفير آليات لإدارة الانتقال من المدرسة إلى ميدان العمل، والتوجيه المهني، والإلحاق الصناعي، والتوجيه والإرشاد، وزيادة ملائمة البيئة المدرسية للفتيات، وتقديم خدمات المشورة في الأعمال التجارية. كما أن الحكومة أضفت الطابع المؤسسي على التزامها بمعالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالقضايا الجنسانية والتنمية.

## ٦ - استراتيجيات القطاع الزراعي

٣٧ - يعد رفع الإنتاجية وزيادة مداخل المزارعين عاملين أساسيين لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الحالة التغذوية، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب. ويتم تنسيق التنمية في هذا المجال في إطار استراتيجية تنمية القطاع الزراعي (٢٠١٠-٢٠٢٠) الرامية إلى تحويل الزراعة في كينيا إلى قطاع عصري مجدد، موجه نحو التسويق وقادر على التنافس يساهم في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والإنصاف في المناطق الريفية والحضرية في كينيا. ومن بين إنجازات هذه الاستراتيجية الانتهاء من وضع السياسة العامة لنظام البحوث الزراعية الوطنية، وإطار تنفيذ السياسة العامة وخططها الاستثمارية، ونماذج الإرشاد التي ستتم تجربتها في مناطق مختارة، والشروع في تقوية مؤسسات القطاع الخاص لفائدة ١٠ رابطات.

## جيم - آليات التمويل

٣٨ - ترد في ما يلي بعض المبادرات الحكومية لتعبئة التمويل الضروري لبرامج التنمية المنصبة والحد من الفقر.



## ١ - صناديق المشاريع

٣٩ - اتخذت إجراءات محددة لإتاحة فرص متكافئة لمواطني كينيا لكي تتوفر لكل واحد منهم حظوظ متساوية لتحقيق أفضل ما يستطيع في الحياة. ولهذا الغرض، أنشأت الحكومة صندوق تنمية مشاريع الشباب وصندوق مشاريع المرأة بغية توفير التمويل الاستثماري بأسعار فائدة منخفضة للشباب والنساء. ويقوم كلا الصندوقين بدعم الأفراد أو المجموعات.

### الإطار ٢

#### صندوق تنمية مشاريع الشباب

أنشأت الحكومة صندوق تنمية مشاريع الشباب في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ كإجراء استراتيجي للحد من بطالة الشباب. وخصصت الحكومة آنذاك ١ بليون شلن كيني (١٢,٥ مليون دولار) للصندوق، وساهمت إلى تاريخه بما قدره ٣,٣ بلايين شلن كيني (٤١ مليون دولار). ويهدف الصندوق إلى تمكين الشباب من الحصول على القروض والمهارات للانخراط بطريقة مبدعة في أنشطة سليمة اقتصاديا. وقد قدم الصندوق إلى حد الآن قروضا بلغت ٥,٢ بلايين شلن كيني (٦٥ مليون دولار) إلى ١٤٤ ٠٠٠ من مشاريع الشباب، كما وفر التدريب في مجال المباشرة في الأعمال الحرة لما يفوق ٢٠٠ ٠٠٠ من الشباب، وساعد ١ ٨٠٠ مؤسسة على تسويق سلعها وخدماتها. كما ساعد ٦ ٠٠٠ شاب آخر على الحصول على وظائف في الخارج.

### الإطار ٣

#### صندوق مشاريع المرأة

أنشئ صندوق مشاريع المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٧ لتوفير قروض سهلة المنال وبتكلفة معقولة لدعم إنشاء وتنمية المشاريع المملوكة للنساء. وهو يهدف أيضا إلى تقديم خدمات مثل بناء القدرات، والتسويق، وتشجيع الارتباطات ودعم الهياكل الأساسية. وحصل الصندوق عام ٢٠١١ على جائزة الأهداف الإنمائية للألفية تقديرا لإنجازاته البارزة في مجال تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد قدم الصندوق دعمه لما يفوق ٣٤٠ ٠٠٠ امرأة في تنمية أعمالهن التجارية.

## ٢ - الصناديق اللامركزية

٤٠ - أنشأت الحكومة عدة صناديق لامركزية لتنفيذ مشاريع محددة على مستوى القواعد الشعبية، ومن بينها صندوق تنمية الدوائر الانتخابية وصندوق رسوم صيانة الطرق وصندوق منح التعليم وصندوق الأطفال الضعفاء وصندوق تحويل الموارد إلى السلطات المحلية. وتشجع هذه الصناديق على الإنصاف وإشراك المجتمعات المحلية في التنمية. وقد زاد دستور كينيا المعتمد عام ٢٠١٠ في تعزيز لامركزية الموارد عن طريق تحديد نسبة ثابتة من موارد التنمية لتخصيصها لكل واحدة من وحدات الحكم اللامركزي التي تم إنشاؤها (المقاطعات)، وكذلك بواسطة إنشاء صندوق للتسوية يرمي إلى توفير مزيد من الموارد الجديدة للمناطق المهمشة.

### الإطار ٤

#### صندوق تنمية الدوائر الانتخابية

أنشئ صندوق تنمية الدوائر الانتخابية بموجب قانون أقره البرلمان عام ٢٠٠٣، يكفل أن ٣,٥ في المائة من الدخل السنوي للحكومة يوجه مباشرة إلى الدوائر الانتخابية من أجل دعم مشاريع تنمية المجتمعات المحلية التي تم تحديدها وإعطائها الأولوية. وتتم إدارة الصندوق في إطار توجيهات قانون صندوق تنمية الدوائر الانتخابية من خلال أربع لجان. وتقسم ثلاثة أرباع المخصصات الوطنية للصندوق بالتساوي بين جميع الدوائر الانتخابية، في حين يقسم ربع المجموع بعد ذلك حسب عدد السكان ودرجة الفقر.

## ٣ - الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كينيا

٤١ - في إطار خططها الإنمائية طويلة الأجل (رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠)، حددت الحكومة برامج ومشاريع إنمائية طموحة تتطلب نفقات مالية ضخمة لتنفيذها. ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع بنجاح، حددت الحكومة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. وقد وضع مشروع قانون لتوجيه التنفيذ وحماية مصالح الأطراف المعنية، وأنشئت وحدة في وزارة المالية لمساندة العملية. وزادت الاجتماعات المنتظمة مع الحكومة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص؛ ومن بين هذه الاجتماعات حفل غداء مع رئيس الجمهورية مرتين في السنة، واجتماعات المائدة المستديرة الفصلية التي يعقدها رئيس الوزراء.

## ٤ - تعبئة الموارد الخارجية

٤٢ - استخدمت الحكومة عددا من الآليات المتسقة مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونات لدعم تنفيذ برنامج التنمية، مثل التمويل المشترك، والمساعدة التقنية، وتمويل البرامج،

ودعم الميزانية، وتوفير المعونة للتجارة، والتمويل المباشر، وغير ذلك. وأعدت كينيا استراتيجيتها المشتركة لتقديم المساعدة في عام ٢٠٠٧، وقامت بتحديثها عام ٢٠١٠ من أجل الأخذ ببرنامج عمل أكرا ومواءمته مع الاستراتيجية الإنمائية الحكومية الطويلة الأجل. وقد دعم إطار المساءلة المتبادلة المدرج في الاستراتيجية، الذي يعتمد مؤشرات محددة للرصد والتقييم، تنسيق البرامج التي تتلقى مساعدات من المانحين. وشاركت كينيا أيضا في الدراسة الاستقصائية عن المساءلة المتبادلة التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي عام ٢٠١١، والتي شكلت نتائجها جزءا من جدول أعمال المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٠، طلبت كينيا إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارها بلدا قادرا على الانطلاق بقدراته الذاتية في مبادرة "توحيد الأداء". وبغية تحسين تنسيق إجراءات الأمم المتحدة، ووفقا لروح "توحيد الأداء"، تناقش الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في كينيا حاليا سبل تنفيذ الإعداد المشترك للتقارير حول الإنفاق المباشر التي تقوم به وكالات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمختلف البرامج/المشاريع بهدف تحسين تنسيق إجراءات الأمم المتحدة وبرامجها على الصعيد القطري. ويجري حاليا تنفيذ برنامجين مشتركين في إطار هذه المبادرة، وهما البرنامج المشترك المعني بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتميز البرامج المشتركة بكونها تمكن من خفض تكاليف المعاملات على الحكومة وتقليل تجزؤ المعونة في نفس الوقت.

٤٤ - وتعمل كينيا حاليا على وضع سياسة عامة للموارد الخارجية ستوفر إطارا لتعبئة هذه الموارد واستخدامها.

### ثالثا - التقدم المحرز في تحقيق الهدفين ١ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية

٤٥ - تؤكد كينيا من جديد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك عملت على مواءمة سياساتها الإنمائية مع تحقيق هذه الأهداف. والأهداف الإنمائية للألفية هي حاليا معايير أساسية لتخصيص الموارد. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه تحقيق الهدفين ١ و ٣.

#### ألف - الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٤٦ - تهدف الغايتان ١ باء و ١ جيم من الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وتخفيض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع

بالنصف، على التوالي. ويبين التقدم المحرز في تحقيق الغاية ١ بآء أن عدد الكينيين العاطلين عن العمل واصل في الارتفاع على الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي.

٤٧ - وقامت الحكومة بتدخلات مختلفة تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع. وتشمل هذه التدخلات زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تشجيع تطوير وتطبيق التكنولوجيا المحسنة، وإنعاش خدمات الإرشاد وشراء وتخزين الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، من جملة أمور أخرى. وأدت هذه الجهود إلى تخفيض عدد السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر من ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ في المائة (٢٠٠٩)؛ وإلى زيادة معدل استهلاك الفرد للأغذية بنحو ١٠ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦؛ وإلى خفض معدل الجوع بمقدار ١٢,٥ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٧. ولا يزال هناك عدد من التحديات، وهي نسبة البطالة المرتفعة في صفوف الشباب، والمعدل المتدني لتطبيق التكنولوجيا الحديثة والأسواق غير الكافية، ومحدودية فرص الحصول على الائتمان بأسعار معقولة، وتدهور البيئة وضعف البنية التحتية.

### باء - الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٨ - الغاية من هذا الهدف هي القضاء على التفاوت الجنساني على جميع المستويات بحلول عام ٢٠١٥. ففي كينيا، توجد فجوات جنسانية في ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، والفرص الاقتصادية والسلطة والصوت السياسي. وفي المتوسط، ظلت معدلات مشاركة القوة العاملة من الذكور في القطاع الحديث أعلى من مثلتها الخاصة بالإناث.

٤٩ - وفي مجال التعليم، حققت كينيا المساواة الجنسانية في مجال القيد في المدارس الابتدائية. ومع ذلك، فإن معدلات انتقال الفتيات إلى التعليم الثانوي ومؤسسات التعليم العالي الأخرى هي أقل من معدلات انتقال الذكور. وارتفع القيد الإجمالي في مؤسسات التدريب في المجالات التقني والصناعي والمهني ومجال الأعمال الحرة من ٥١٢ ٧٠ في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٩ ٥٠٦ في عام ٢٠٠٩، وشكل قيد الإناث ما يقارب ٤٨ في المائة. ويبين القيد الإجمالي في الجامعات العامة والخاصة على السواء ارتفاعا خفيفا في قيد الإناث عبر السنين على الرغم من تخلف معدل قيد الإناث. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، ارتفع القيد في الجامعات من ٣١٦ ٩٢ طالبا إلى ٧٤٢ ١٥٩ طالبا ويتشكل من ٠٨٧ ١٠٠ طالبا و ٦٥٥ ٥٩ طالبة. وتعزى هذه الزيادة الطفيفة في القيد إلى سياسة الإجراءات الإيجابية

للحكومة القاضية بتخفيض المستوى المحدد للقبول بالجامعات بالنسبة للإناث بنقطتين مقارنة بتلك الخاصة بالذكور.

٥٠ - ومن حيث العمالة، تتطلب السياسة العامة للحكومة الاحتفاظ بـ ٣٠ في المائة من جميع الوظائف والترقيات للنساء. وارتفعت مشاركة المرأة على مستوى القيادة ومستوى صنع القرار من ٢٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩,١ في المائة في عام ٢٠١١. وفي المشاركة السياسية، تشكل النساء ٩,٩ في المائة من جميع أعضاء البرلمان، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ١٨,٣ في المائة. وتشمل العوامل التي تقوض تحقيق المساواة بين الجنسين الممارسات والمعتقدات الثقافية والتقليدية ومحدودية فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والتسهيلات الائتمانية.

## رابعاً - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والتحديات والفرص

### ألف - الدروس المستفادة

٥١ - من بين الدروس المستفادة العديدة، ترد الدروس الآتية:

(أ) من الواضح أن التدخلات السياساتية الموجهة تؤدي إلى تحقيق التغييرات المرغوبة. فبإمكان السياسات والبرامج المحددة الأهداف بشكل صحيح مثل استراتيجية تنمية القطاع الزراعي تعزيز إيجاد فرص العمل، والأمن الغذائي، واستصلاح الموارد البيئية المتدهورة، لكن التخطيط على المدى الطويل ضروري لتحقيق الاستدامة؛

(ب) قد يؤدي الفصل بين السياسة العامة وتنفيذ البرامج، وكذلك تفكك السياسة العامة إلى نتائج متباينة. ولذلك ينبغي بذل جهود من أجل مواءمة السياسات ذات الصلة وتوفير ربط مباشر بين السياسة العامة والتغيير المنشود؛

(ج) توفر الأموال المخصصة/اللامركزية طريقة للتصدي لمشاكل الفقر على المستوى الشعبي. ومن أجل تكثيف أثر هذه الأموال، هناك حاجة للجهود التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعد اللامركزية؛

(د) كثير ما تتطلب البرامج والمشاريع المحددة الأهداف موارد أكثر من التي يمكن أن تقدمها الحكومة وتستلزم موارد بديلة للتمويل مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

## باء - أفضل الممارسات

- ٥٢ - أتى دستور كينيا لعام ٢٠١٠ بطرق جديدة للتصدي للتحديات الوطنية. إذ يوفر طريقة منظمة لمناقشة البرنامج الوطني، بما في ذلك المسائل الاجتماعية - الاقتصادية ومسائل الحوكمة.
- ٥٣ - ويؤدي تعزيز مؤسسات سوق العمل إلى زيادة الإنتاجية وإنشاء بيئة للعمل اللائق. وتؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في معالجة مسائل العمالة.
- ٥٤ - واعتمدت الحكومة إدارة قائمة على الأداء في تقديم الخدمات. وعزز هذا الأمر تقديم الخدمات في القطاع العام.
- ٥٥ - وحول الأخذ بخدمات التحويلات المالية عن طريق الهواتف المحمولة بصفة إيجابية القطاع المالي في كينيا. وأصبحت خدمة تحويل الأموال بالهواتف المحمولة (m-Pesa) طريقة مفضلة للقيام بالأعمال المصرفية وتحويل الأموال، وبخاصة داخل القطاع غير النظامي، نظرا لسرعتها وسهولة الاضطلاع بها.

## جيم - التحديات

- ٥٦ - تشكل آثار تغير المناخ تحديا كبيرا للتنمية المستدامة في كينيا. إذ أصبحت حالات الجفاف الشديد والفيضانات وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها حوادث متكررة، وتسبب في انعدام الأمن الغذائي وانخفاض الإنتاجية.
- ٥٧ - ويواجه البلد نقص في القدرات البشرية والمالية في بعض القطاعات، مما يقوض إنتاجية العمل ويؤثر سلبا على النهوض بالعمالة وبرنامج توفير فرص العمل اللائق. وفي الوقت نفسه، تشكل السياسات غير المنسقة والمجزأة، والقدرات غير الكافية لرصد النوعية والمعايير والافتقار إلى الدراسات الاستقصائية المنتظمة اللازمة لإغناء عملية تنمية المهارات تحديات أخرى تواجه البلد.

## دال - الفرص

- ٥٨ - بدأت كينيا في وضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية وطنية للتصدي لتغير المناخ. وهي بلد موقع على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيساعد هذا الأمر على جذب الاستثمار إلى البلد، وخاصة في إطار مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٥٩ - وفي إطار رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، حدد ما مجموعه ١٢٠ مشروعاً رئيسياً بغرض تنفيذها. وسيسهم تنفيذ هذه المشاريع الرئيسية في تحقيق معدل النمو الاقتصادي السنوي المرغوب فيه البالغ ١٠ في المائة. وسينفذ بعض من هذه المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيوفر ذلك الترتيب فرصاً للاستثمار ولتحقيق الفوائد المصاحبة لذلك.

٦٠ - وكينيا هي عضو في السوق المشتركة لجماعة شرق أفريقيا، مما يتيح حرية حركة السلع واليد العاملة والخدمات ورؤوس الأموال، فضلاً عن الحق في الاستقرار والإقامة. ويوفر ذلك فرصة من حيث ارتفاع نسبة الحركة الحرة للعمال داخل المنطقة، وعلى وجه الخصوص أولئك المدربون جيداً والمتمتعون بمهارات عالية.

## خامساً - التنفيذ الإضافي

### ألف - التصدي لتغير المناخ

٦١ - تعد كينيا حالياً خطة عمل وطنية خاصة بتغير المناخ ستعني جوانب مراعاة تغير المناخ في التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني. وسيطلب تنفيذ الخطة حوالي ٣ بلايين دولار خلال فترة تتراوح ما بين ٣ سنوات و ٢٠ سنة.

### باء - وضع سياسات سوق العمل

٦٢ - يجري وضع ورقة دورة بشأن تصدير اليد العاملة من الشباب ستوجه هجرة اليد العاملة من الشباب الباحث عن العمل خارج البلد، وسياسة عامة خاصة بالشتات وسياسة عامة لهجرة اليد العاملة تسعى إلى تعميم إشراك الشتات في خطة التنمية وتوفير إطار لحركة اليد العاملة.

### جيم - الحماية الاجتماعية

٦٣ - ستعزز الحكومة المساعدة والتدخلات التي تستهدف الفئات الضعيفة وذلك للوصول إلى المزيد من المستفيدين.

### دال - إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة

٦٤ - وضعت سياسة خاصة بالمناطق الاقتصادية الخاصة ويوجد في البرلمان مشروع قانون لتوجيه التنفيذ ينتظر أن تتم مناقشته. وستساهم المناطق بشكل كبير في نمو اقتصادي أسرع وستنشئ صناعات ذات قيمة أعلى قائمة على التكنولوجيا، مما سيجذب الاستثمارات المحلية

والأجنبية على السواء. وسيؤدي ذلك إلى توسيع القدرة الإنتاجية وإنشاء فرص عمل جديدة، وتيسير برنامج توفير العمل اللائق. وستشمل المناطق مجمعات تجارية، ومجمعات صناعية، ومجمعات للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المرافق الخاصة. ويعد مشروعاً كونزاً سيّتي وميناء لأمو المقترحين من بين المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تدخل في إطار المناطق الاقتصادية الخاصة.

## سادسا - الخلاصة

٦٥ - تلتزم الحكومة التزاماً تاماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وحددت رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠ مشاريع إنمائية متعددة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومنصف وشامل. ودستور كينيا لعام ٢٠١٠، الذي ينص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، يدعم خطة التنمية الطويلة الأجل والطموحة هذه. ومع ذلك، تستوجب رحلة تحقيق أهداف التنمية هذه دعم وتعاون جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الشركاء في التنمية.



## المرفق ١

## مؤشرات مختارة للاقتصاد الكلي في البلد، ٢٠٠٣-٢٠١٠

المؤشر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
السكان (بالملايين)	٣٣,٢٠	٣٤,٢٠	٣٥,١٠	٣٦,١٠	٣٧,٢٠	٣٨,٣٠	٣٨,٦٠	٣٩,٨٠
النمو السكاني (النسبة المئوية)	٣,١١	٢,٥٤	٢,٥٠	٢,٨٥	٣,٠٥	٢,٩٦	٠,٧٨	٣,١١
الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الجارية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	١٤٩٨٧	١٦٢٤٩	١٩١٣٣	٢٢٧٧٩	٢٧٠٢٢	٣٠١٠٨	٢٩٣٣٤	٣٢١٧١
النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	٢,٩٠	٥,١٠	٥,٩١	٦,٣٣	٦,٩٩	١,٥٣	٢,٦٤	٥,٥٥
نصيب الفرد من الدخل، الأسعار الجارية (بدولارات الولايات المتحدة)	٣٩٧,٨	٤٠٥,٥	٥٦٠,٨	٦٢٢,٧	٧٢٦	٧٢٤,٩	٧٤٦,٨	٨٣٣,٤
متوسط التضخم السنوي (النسبة المئوية)	٩,٨١	١١,٧٩	٩,٨٧	٦,٣٩	٤,٢٧	١٦,٢٧	٩,٢٤	٣,٩٦
ميزان المدفوعات (الإجمالي) (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٣٦٥	١١٧	٣٠٦	٦٧٥	٨٥٤	(٤٩٦)	٧٨٠,٥٣	١٦٣,٤٠
سعر الصرف الشلن الكيني دولار الولايات المتحدة (المتوسط)	٧٥,٩٣	٧٩,٢٨	٧٥,٥٥	٧٢,١٠	٦٧,٣٢	٦٩,١٨	٧٧,٣٥	٧٩,٢٣

المصدر: مصرف كينيا المركزي ومكتب كينيا الوطني للإحصاءات.

## المرفق ٢

## السكان حسب فئات عمرية من خمس سنوات ونوع الجنس سكان شباب (بالآلاف)

العمر	٤-٠	٩-٥	١٤-١٠	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥
المجموع	٥ ٩٣٩	٥ ٥٩٨	٥ ٠٣٥	٤ ١٦٩	٣ ٧٧٥	٣ ٢٠١	٢ ٥٢٠	٢ ٠٠٨
الذكور	٣ ٠٠٠	٢ ٨٣٣	٢ ٥٦٥	٢ ١٢٤	١ ٧٥٤	١ ٥٢٩	١ ٢٥٧	١ ٠٠٤
الإناث	٢ ٩٣٩	٢ ٧٦٥	٢ ٤٧٠	٢ ٠٤٦	٢ ٠٢٠	١ ٦٧٢	١ ٢٦٢	١ ٠٠٤

  

العمر	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥	٥٤-٥٠	٥٩-٥٥	٦٤-٦٠	٦٩-٦٥	٧٤-٧٠	أكثر من ٧٥
المجموع	١ ٤٧٦	١ ٢٧٣	٩٥٦	٧١٢	٥٩٤	٣٩١	٣٣٩	٦٣٢
الذكور	٧١٤	٦٣٥	٤٧٨	٣٥٩	٢٩٥	١٨٣	١٦٠	٢٧٠
الإناث	٧٣٣	٦٤٧	٤٧٨	٣٥٢	٢٩٩	٢٠٨	١٧٩	٣٥٢

المصدر: مكتب كينيا الوطني للإحصاءات ٢٠٠٩.